فاعلية التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (مجموعة البريكس أنموذجاً)

The effectiveness of the Economic blocs in the International Order (BRICS as a Model)

م. م. أحمد عراك نايف
البريد الإلكتروني: ahmed.an@uoanbar.edu.iq

الملخص:

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تنفرد بقيادة النظام الدولي، وتُهيمن على مؤسساته السياسية والاقتصادية، وتوظفها في خدمة مصالحها القومية، وبما يضمن عدم السماح ببروز أي قوى منافسة لها لقيادة النظام الدولي، إلا أنَّه ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت مجموعة من الدول صاحبة أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، ضمن تكتل اقتصادي عُرف باسم مجموعة (بريكس)، كمنافس لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتسعى إلى

إيجـاد نظـام دولي جديـد متعـدد الأقطـاب، يكـون أوسـع شـمولاً، وأكثـر انصـافاً، مسـتغلة إمكاناتهـا الاقتصـادية الهائلة لتحقيق ذلك.

Abstract:

The dissolution of the Soviet Union in 1991 led to the emergence of the United States of America as a superpower that is unique in leading the international system and dominating its political and economic institutions and employing them in the service of its national interests in a way that ensures that no competing forces are allowed to emerge to lead the international system. However, since the beginning of the twenty-first century, a group has emerged It is one of the countries with the highest economic growth rates in the world within an economic bloc known as the (BRICS) group as a competitor to the United States of America on the international system and seeks to create a new multipolar international system that is broader, more comprehensive and more equitable, taking advantage of its enormous economic potential to achieve this.

الكلمات المفتاحية: (النظام الدولي، بريكس، التكتلات الاقتصادية).

The key words: (International Order, BRICS, Economic blocs).

المقدمة

يُعد الانضمام إلى التكتلات الدولية، أحد أبرز سمات العصر الحديث بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن الدول النامية لم تكن تولي أهمية للانضمام إلى تلك التكتلات الدولية في السابق، إلا أنَّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، على النظام الدولي الحالي، ومؤسساته السياسية والاقتصادية، في ظل الأحادية القطبية، جعل الدول النامية تُدرك أهمية أن تكون لها تكتلات دولية موازية للتكتلات الغربية، من أجل زيادة قوتها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي، لاسيما الدول النامية ذات الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم، والتي لم تُعد قانعة بمكانتها الدولية، في ظل النظام الدولي الحالي، والتي ركزت في الجانب الاقتصادي، كقوة مرنة ومؤثرة في النظام الدولي في ذات الوقت، فظهر تكتل اقتصادي يحمل اسم (بريكس)، والذي يُعد أبرز التكتلات الاقتصادية الموجودة اليوم على الساحة الدولية، ويضم أقوى الدول النامية اقتصادياً، ويسعى إلى تغيير طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية، وإنهاء السيطرة الغربية عليه، وإيجاد نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يكون لها موقع الصدارة فيه.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، ووزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وكيفية توظيفها لإمكاناتها الاقتصادية للتأثير في النظام الدولي.

إشكالية البحث: يحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات، أهمها: ما طبيعة النظام الدولي في الوقت الحاضر، وما طبيعة مجموعة البريكس، وهل مجموعة البريكس تكتل سياسي أم تكتل اقتصادي، وما الأهداف التي

تبنتها المجموعة على المستوى الدولي، وما وزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وما أهم التحديات التي تواجهها لتحقيق أهدافها.

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها: أنَّه وعلى الرغم من التباين الكبير في دول مجموعة البريكس، وعدم وجود رابط محدد يجمعها معاً، إلا أنَّها باتت ضمن تكتل البريكس تمتلك من الامكانات ما يؤهلها للتأثير في النظام الدولي، لتحقيق المكانة الدولية التي تطمح إليها.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث، من أجل التعرف على الخلفية التاريخية لنشأة مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، إلى جانب المنهج التحليلي، لمعرفة أسباب نشوء مجموعة البريكس، وامكانيتها السياسية والاقتصادية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن المنهج الاستشرافي أو المستقبلي، من أجل التنبؤ بالمكانة المستقبلية لمجموعة البريكس في النظام الدولي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحث الأول التعريف بمجموعة البريكس وأهدافها. وتناول المبحث الثاني دور مجموعة البريكس في النظام الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي. أمّا المبحث الثالث والأخير فتناول أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مجموعة البريكس.

المبحث الأول

ماهية البريكس

تُعد مجموعة البريكس أحد أهم التكتلات الاقتصادية الدولية، التي تسعى إلى تعزيز قدراتها، بما يضمن لها تحقيق أهدافها الدولية، عن طريق امكاناتها السياسية والاقتصادية الكبيرة، إلا أنّه وقبل الحديث عن امكانات مجموعة البريكس، لا بد لنا من التعرف على ماهية البريكس ودولها الأعضاء اولاً، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث الذي قسّم على مطلبين: تناول المطلب الأول التعريف بمجموعة البريكس، في حين تناول المطلب الثاني أهداف مجموعة البريكس، وسيتم توضيح كل منهما كالآتي:

المطلب الأول

نشأة مجموعة البريكس

يُعد الانضمام إلى التكتلات الإقليمية أو الدولية، سمة من سمات العصر الحديث، وأحد أبرز عوامل القوة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، سواء كان ذلك في مجموعة البريكس أو غيرها من التكتلات الأخرى، وقد استُخدم مصطلح (بريك BRIC) (قبل أن تنضم إليه دولة جنوب أفريقيا)، ليكون التسمية الرسمية لمجموعة البريكس لاحقاً، لأول مرة من قبل العالم الاقتصادي (جيم اونيل)[*]، كبير الاقتصاديين في شركة أو مجموعة (كولدمان ساكس) الأمريكية[1]، في

(*) خبير اقتصادي بريطاني من مواليد ١٧ اذار ١٩٥٧ في مدينة مانشستر البريطانية عمل في شركة (Goldman Sachs GS) الامريكية منذ عام ١٩٩٥، شغل منصب كبير الاقتصاديين ورئيس قسم الاقتصاد والسلع والابحاث الاستراتيجية (ECS). من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠، وفي ايلول ٢٠١٠ أصبح رئيس مجلس إدارة شركة ((GSAM) Goldman Sachs Asset Management) ويُعد أول من استخدم مصطلح

دراسة أجراها عام ٢٠٠١، لتحديد قادة الاقتصاد العالمي المستقبليين، والتي كانت تستهدف المستثمرين في المقام الأول، لكنَّ (جيم اونيل) لم يكن يُدرك أنَّ دراسته هذه، ستكون لها عواقب في النظام الدولي فيما بعد، لأنَّ الفكرة قد ترسخت خارج نطاق القطاع الخاص، الذي طرحه(اونيل) وبطرق لم يتوقعها مطلقاً[٢]، ففي عام ٢٠٠٨ التقى زعماء الدول الأربعة صاحبة النمو الاقتصادي الأسرع في العالم (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) في جزيرة (هوكايدو)، على هامش اجتماع قمة مجموعة السبعة الكبار (G7)، وتم الاتفاق على التعاون والتنسيق فيما بين هذه الدول، في القضايا الاقتصادية العالمية. وفي حزيران من عام ٢٠٠٩، عُقدت أول قمة رسمية لزعماء الدول الأربعة في مدينة (بيكاتيرينبرغ) الروسية، لتنضم إليها دولة جنوب افريقيا في العام التالي، ليُصبح اسم المجموعة أو التكتل (بريكس BRICS) بدلاً من (بريك BRIC)[٣]، وهي تسمية متأتية من الحرف الأول من أحرف كل دولة من الدول الأعضاء (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا). وعلى الرغم من أنَّ كل تجمع دولي أو إقليمي، يقوم أو ينشأ على أساس روابط مشتركة تجمع أعضاءه، إلا أنَّ ما يميز مجموعة البريكس عن بقية التكتلات والمجموعات الدولية الأخرى، هو عدم وجود رابط مشترك بين أعضائها، إذ لا يربطها أي رابط تاريخي أو جغرافي أو اجتماعي أو حضاري .... الخ، بل إنَّها تتكون من خمس دول كل واحدة منها مختلفة تماماً عن الأخرى، فضلاً عن أنَّ دولها الأعضاء متأتية من أربع قارات مختلفة (كما هو موضح في الخارطة رقم (١)) وكل دولة منها تمثل حضارة مختلفة ايضاً، حيث الحضارة الغربية اللاتينية المتميزة في البرازيل، والحضارة الشرقية العريقة (الهندوسية) في الهند، والبوذية في الصين، والحضارة الافريقية التي تمثلها دولة جنوب افريقيا، والحضارة السلافية الارثوذوكسية المتميزة عن الشرق والغرب في روسيا، لكنهُ وعلى الرغم من عدم وجود رابط يجمع جميع هذه الدول، فإنَّه من المؤكد وجود رابط سياسي يجمع هذه الدول الخمسة، يتمثل في أنَّها جميعاً من القوى الصاعدة التي لم تعد قانعة بمكانتها الدولية في النظام الدولي، ومن ثَمَّ فإنَّ الرابط السياسي الذي يجمعها، يتمثل برفضها جميعاً للهيمنة الغربية على النظام الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية [٤].

خارطة رقم (١) توضح التباعد الجغرافي للدول أعضاء مجموعة البريكس.

(بريكس) التي أصبحت مرادفة لمجموعة بريكس التي تضم الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة (البرازيل وروسيا والهند والصين ولاحقاً جنوب افريقيا) للمزيد عن حياة جيم أونيل ينظر https://www.bruegel.org/people/jim-oneill تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٣.

(١) مهند عبد الواحد النداوي، "بريكس في افريقيا التوجهات الاقتصادية وافاق المستقبل"، **مجلة مركز الوحدة العربية**، المجلد٤٠، العدد٤٦٦(بيروت:٢٠١٧)،ص٨٨.

(٢) Rachel S. Salzman," From Bridge to Bul wark: The evolution of BRICS in Russian Grand Strategy", **Comillas Journal of International Relations**, 2015, p2-3.

(٣) مهند عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٤) علي عبده، "مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات"، **مجلة افاق افريقية**، مجلد ١٢، العدد٤٠(القاهرة:٢٠١٤)،ص٧٣وص٧٤.

المصدر : الشبكة المعلوماتية متاح على الرابط: https://images.app.goo.gl/TyxxGKopxaHCYNSk7 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٧.

وكان (جيم اونيل) قد قصد استخدام مصطلح (BRIC)، الذي يعني باللغة الإنكليزية (طابوق) أو (قرميد)، للإشارة إلى الكتلة الدولية الجديدة الصاعدة، التي ستتفوق على الدول السبعة الكبار في المستقبل القريب[١]، فهو استخدم هذا المصطلح (BRIC) كرمز لتحول ثقل الاقتصاد العالمي وانتقاله، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إذ توقع (اونيل) أن تتجاوز اقتصاديات كل من (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبعة الكبار (G7) بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين نفسه، لينتقل حينها ثقل الاقتصاد العالمي من الدول السبعة الكبار، إلى الدول النامية بزعامة (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل)، وقد تعزز هذا التنبؤ بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، التي تجاوزتها دول البريكس قبل الدول الغربية، إذ يرى البعض أنَّ دول مجموعة البريكس، تمتلك من المقومات البشرية والاقتصادية، ما يؤهلها لأن تكون قطب الاقتصاد العالمي حتى قبل منتصف القرن الحادي والعشرين، وأنَّها ستتزعم العالمية بحلول عام ٢٠٣٠، كونها تمتلك جميع المقومات اللازمة لذلك تقريباً، فمن حيث المساحة الجغرافية تُعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (أكبر من (٧) مليون كم٢)، ويبلغ تعداد سكانها حوالي (١٤٠) مليون نسمة، ومن حيث تعداد السكان تُعد الصين أكبر دولة من حيث الكثافة السكانية، أكثر من (١,٣ مليار نسمة)، وثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعد البرازيل خامس أكبر دولة من حيث المساحة، ويبلغ تعداد سكانها حوالي (١٩٣ مليون نسمة)، كما تُعد الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث مساحتها الجغرافية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من (١,٢ مليار نسمة)، في حين يبلغ تعداد سكان دولة جنوب افريقيا حوالي (٤٩ مليون نسمة)، ويُعد اقتصادها اليوم أحد أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً[٢]، وبذلك يُشكل مجموع سكان دول مجموعة البريكس الخمس حوالي (٤٣%) من مجموع سكان العالم

---

(١) ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس انموذجا"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٤٥و٤٦(جامعة النهرين:٢٠١٦)،ص٥.

(٢)عفيف حيدر واخرون، "أهمية التكتلات الإقليمية في الصراع الدولي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٩، العدد٤(دمشق: ٢٠١٧)،ص٢٨٢، وينظر ايضاً: طويل آسيا، "التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس واثره على الاقتصاد العالمي"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، مجلد١٠، العدد٣(الجزائر:٢٠١٩)،ص٤٠٣.

تقريباً، وتُشكل مساحتها الجغرافية ربع المساحة الكلية للعالم تقريباً، و تُشكل اقتصادياتها مجتمعة أكثر من (٢٠%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي، كما أنَّ احتياطي العملات الصعبة لدول مجموعة البريكس، يصل إلى ما يُقارب الـ(٤٥٠٠ مليار دولار)، وتُقدر تجارتها البينية بحوالي (١٧%) من حجم التبادل التجاري العالمي، كما تبلغ استثمارات المجموعة الأجنبية حوالي (٤٦٥ مليار دولار)، وهي بذلك تُشكل ما يُقارب الـ(١١%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية العالمية، فضلاً عن أنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم أحد أكبر الأسواق العالمية، وأسرع الاقتصاديات العالمية نمواً، وبذلك فإنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم منافساً قوياً لأغنى الاقتصاديات العالمية الحالية وأكبرها[١].

المطلب الثاني

أهداف مجموعة البريكس

إنَّ وجود أي تكتل دولي او إقليمي، يعني وجود مجموعة من الأهداف يسعى هذا التكتل إلى تحقيقها، والتي يمثل تحقيقها أولوية بالنسبة للدول أعضاء التكتل. وتكتل البريكس ليس استثناءً من ذلك، إذ تسعى دول مجموعة البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي من شأنها أن تزيد من التعاون فيما بينها، وتعزز مكانتها الدولية بين الدول والتكتلات الأخرى، ويُمكن ذكر أهم أهداف تكتل البريكس، كالآتي:

أولاً- الأهداف السياسية: كما ذكرنا آنفاً، إنَّ تكتل البريكس يختلف عن بقية التكتلات الأخرى، وذلك لعدم وجود رابط معين يجمع دوله الأعضاء، إلا أنَّ ما يجمع هذه الدول ضمن تكتل بريكس، أنَّها جميعاً غير مقتنعة بالنظام الدولي الحالي، ومن ثَمَّ فهي تسعى إلى إنشاء نظام عالمي جديد، يكسر القطبية الأحادية، ويكون لها الدور الأكبر فيه، لذلك يُمكن القول إنَّ أهداف مجموعة البريكس السياسية، تتمثل بإيجاد نظام عالمي جديد، قائم على وجود عدة دول رائدة فيه اولاً (ثلاث دول على الأقل)، للحيلولة دون هيمنة قوى عظمى واحدة عليه، كما هو الحال في النظام الدولي الحالي، الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد نظام يسوده حوار الحضارات لا صراع الحضارات، كما هو الحال في ظل نظام الأحادية القطبية ثانياً، وأن يكون هذا النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، نظاماً ديموقراطياً تُتخذ جميع القرارات فيه بشكل جماعي، بمشاركة جميع الدول دون تهميش أو اقصاء لأي دولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية في ظل النظام الدولي الحالي ثالثاً، وتغيير النهج القائم فيما يتعلق بمشكلة سيادة الدول، ووضع حدود ومفاهيم جديدة ونزيهة في ذات الوقت رابعاً[٢] وتُحاول مجموعة البريكس تحقيق هذه الأهداف، عن طريق سعيها إلى الانفتاح على الدول الأخرى، وزيادة عدد أعضائها من الدول النامية، لاسيما ذات الخصائص المتشابهة من حيث التوجهات الدولية، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل زيادة تأثيرها في النظام الدولي الحالي[٣].

ثانياً- الأهداف الاقتصادية: إنَّ السعي إلى إنشاء نظام عالمي جديد، وإنهاء القطبية الأحادية لا يستلزم وجود أهداف سياسية فحسب، بل أهداف اقتصادية ايضاً تتعلق بإدارة النظام الاقتصادي العالمي، لذلك يُمكن القول إنَّ مجموعة

---

(١) محمد عبد العاطي، "بريكس وافريقيا"، **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد٤(القاهرة: ٢٠١٣)، ص١.

(٢) Miroslaw Przygoda, "The BRICS nations and their priorities", **International Journal of Innovation and Economic Development**, Volume 1, Issue 5,(December 2015),P NO.

(٣) اسلام ابراهيم حسين، "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية"، **المجلة العلمية**، المجلد٦، العدد١١، (جامعة الاسكندرية: (القاهرة:٢٠٢١)،ص٣٧٦.

البريكس تستهدف كسر الأحادية القطبية السائدة في الوقت الحاضر، وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات المالية والنقدية العالمية، وإيجاد توازن دولي في العملية الاقتصادية، عن طريق إيجاد بديل حقيقي وفعّال عن المؤسسات المالية والنقدية الحالية، والتي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم بقراراتها[١]، فقد أدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وسيطرتها على المؤسسات المالية والنقدية الحالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)[*] و(منظمة التجارة العالمية)[**] إلى جعل هذه المؤسسات أداة سياسية لفرض الهيمنة الأمريكية، أكثر من كونها مؤسسات اقتصادية عالمية قائمة إلى مساعدة دولها الأعضاء، حتى أصبحت هذه المؤسسات تتجاوز اليوم وظائفها الاقتصادية التي انُشئت من أجلها، وأصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، عن طريق فرض برامج اقتصادية عند منح القروض، تستهدف فرض الإرادة الأمريكية على الدول النامية، لجعل اقتصادياتها منسجمة وبدرجة كبيرة جداً، أو متماهية مع الجانب السياسي للنظام الرأسمالي[٢]، لذلك فإنّه ومنذ الاجتماع الأول لدول مجموعة البريكس في عام ٢٠٠٩، أكد قادة هذه الدول بأنَّ أولى أولويات هذه المجموعة أو هذا التكتل، هو إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، والارتقاء بواقع الاقتصاد العالمي، عن طريق إصلاح المؤسسات المالية الحالية، وإيجاد نظام مالي واقتصادي عالمي جديد، عن طريق إنشاء مؤسسات مالية عالمية، تكون بديلة عن المؤسسات الموجودة في الوقت الحاضر، والتي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز اقتصاديات الدول النامية أولاً، وكسر احتكار هيمنتها على السياسة المالية والنقدية العالمية ثانياً[٣]، وهو ما نجحت في تحقيقه مجموعة البريكس كما سنرى في المبحث القادم.

---

(١) علاء الدين محمد، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٨، ص٣٤.

(*) انشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٤٤ من اجل وضع اطار للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والحفاظ على استقرار اسعار العملات من خلال تقديم القروض للدول الاعضاء التي تمثل اليوم جميع دول العالم تقريباً من اجل حل مشكلة العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها الوطنية، يقع مقرهما في العاصمة الامريكية واشنطن، اذ يُقدم صندوق النقد الدولي القروض قصيرة الاجل بينما يقدم البنك الدولي القروض طويلة الاجل للدول الاعضاء مقابل شروط وبرامج يتم فرضها على الدول المقترضة التي هي في الغالب الدول النامية دون مراعاة لأوضاعها الداخلية، وتتميز كلا المؤسستين بسيطرة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عليها والتحكم في قراراتها بما يخدم مصالحها بعد ان تم فك ارتباط الدولار الامريكي بالذهب ليُصبح العملة التي يتم ربط اسعار صرف العملات الاخرى على اساسها باعتباره اقوى عملة عالمية. المصدر: رمزي محمود، **حرب العملات ... الحرب العالمية الثالثة بين المارد الصيني والعملاق الامريكي**، (القاهرة: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩)، ص١٨.

(**) كان السعي لأنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الا ذلك لم يتحقق الا بعد مفاوضات طويلة بين الدول الكبرى وثمان جولات من المفاوضات كان اخرها جولة الأورغواي ١٩٨٦-١٩٩٤ التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية التي تهدف الى تحرير التجارة الدولية وإيجاد نظام تجاري دولي اكثر تحرراً، الا ان عملية الانضمام الى عضويتها تتطلب الدخول في مفاوضات شاقة وطويلة ما بين الدولة طالبة الانضمام التي يجب ان تُفصح وتقدم كافة المعلومات عن أنظمتها التشريعية والاقتصادية والقانونية والإدارية ... الخ، وللمنظمة الحق في قبول أو رفض طلب الانضمام، وفي حالة الموافقة على الانضمام اليها تقوم المنظمة بتحديد شروط الانضمام مع الغاء أو تعديل للتشريعات الوطنية للدولة طالبة الانضمام وبحسب شروط المنظمة دون ان يكون للدولة حرية الاختيار، الأمر الذي يمس وبشكل واضح السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، وبذلك فان المنظمة تمثل الركيزة الثالثة من ركائز النظام الاقتصادي العالمي الى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المصدر: اياد عبد علي و رضا عبد الجبار، "آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة اليها"، **مجلة آداب الكوفة**، مجلد١، العدد١٠(جامعة الكوفة،٢٠١١)،ص٧٣.

(٢) حميد الجميلي، "**العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة**"، **مجلة المنتدى**، مجلد٢٨، عدد٢٠٧،(أبو ظبي:٢٠١٣)، ص٩.

(٣) سماح مهدي صالح، "اثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، المجلد١٣، العدد٤٥، ج١،(جامعة الكوفة:٢٠٢٠)،ص٢٢٥وص٢٢٦.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: لم تقتصر أهداف مجموعة البريكس على الأهداف السياسية والاقتصادية فحسب، بل تعدتها إلى الأهداف الاجتماعية العالمية التي تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف بالسعي إلى ضمان تأمين الغذاء أو الأمن الغذائي لجميع سكان العالم، وتنمية الطبقة الوسطى وتعزيز دورها الريادي في المجتمعات، بعد أن غيّبت الرأسمالية دور هذه الطبقة واضعفتها بشكل كبير، فضلاً عن الاهتمام الكبير بالدول النامية ومجتمعاتها، عن طريق تنفيذ المشاريع التي من شأنها تطوير قدرات الدول النامية وتنميتها[1]، إلى جانب تعزيز فكرة التنمية المستدامة، وضمان تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى الدول التي تكون بحاجة إليها، لاسيّما الدول والمجتمعات الفقيرة أو الأكثر فقراً[2].

وبذلك نرى أنَّه، وعلى الرغم من عدم وجود رابط معين يربط دول أعضاء مجموعة البريكس لا تاريخياً ولا ثقافياً، إلا أنَّ تهميشها كسائر الدول النامية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُهيمن على النظام الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية، ولّد الرغبة وعزز الشعور الجماعي لدى قادة هذه الدول صاحبة أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، بضرورة تغيير شكل النظام العالمي، لذلك يُمكن القول إنَّ مواجهة الهيمنة الأمريكية هو ما جمع هذه الدول الخمس المختلفة حضارياً والمتباعدة جغرافياً، فتبنت هذه المجموعة مجموعة من الأهداف العالمية التي تسعى إلى تحقيقها، وهي أهداف ليست بعيدة المنال بالنسبة لدول مثل مجموعة البريكس، التي تمتلك من المقومات البشرية والاقتصادية، ما يؤهلها للتأثير في النظام الدولي وتغييره، بالشكل الذي يؤدي إلى كسر الهيمنة الأمريكية، ويضمن لها موقع الصدارة فيه.

المبحث الثاني

أدوار مجموعة البريكس في النظام الدولي

بعد أن تعرفنا على ماهية مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لا بدَّ لنا من التعرف على أدوار هذه المجموعة في النظام الدولي، وكيف تسعى إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بكسر الهيمنة الأمريكية، وتغيير شكل النظام العالمي، وهوما سنتناوله في هذا المبحث، الذي تم تقسيمه على مطلبين: تناول المطلب الأول دور مجموعة البريكس في النظام الدولي على المستوى السياسي، وتناول المطلب الثاني الدور الاقتصادي العالمي لمجموعة البريكس، وسيتم توضيح ذلك كالآتي:

المطلب الأول

الدور السياسي لمجموعة البريكس في النظام الدولي

يكاد يتفق أغلب الباحثين على أنَّ تجمع بريكس هو تجمع اقتصادي، يضم الدول صاحبة أعلى معدلات نمو في العالم، غير أنَّ هذا لا يعني عدم وجود دور سياسي لمجموعة البريكس في النظام الدولي، لأنَّ طموحات المجموعة

---

(1) طارق محمد ذنون، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد١٩(جامعة تكريت:٢٠٢٠)،ص٩٦.

(2) Miroslaw Przygoda, op. cit, P NO.

السياسية بدأت تطغى على طموحاتها الاقتصادية، كونها غير قانعة بمكانتها الدولية في ظل النظام الدولي الحالي، فما يجمع هذه الدول الخمس المختلفة، هو رفضها جميعاً للهيمنة الأمريكية، لذا فإنَّ هذه الدول وجدت قوتها مجتمعة في مجموعة البريكس، لإصلاح النظام الدولي الحالي، وكسر الهيمنة الأمريكية عليه، وتغييره من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب يكون لها موقع الريادة فيه، فازداد دور المجموعة مؤخراً على الساحة الدولية، فأصبحت تتدخل في القضايا السياسية العالمية، كالبرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية التي اعترضت على الطريقة الأمريكية لإنهائها، عن طريق عضويّ المجموعة الدائمَين في مجلس الأمن (روسيا والصين) لأكثر من خمس مرات، والحقيقة إنَّ الغاية من تدخل مجموعة البريكس في مثل هذه القضايا العالمية، هو ليس لحلها فقط، بل هي تريد أن تبرهن للولايات المتحدة الأمريكية، قدرتها على التعامل مع المشكلات والأزمات الدولية، وحلها بوسائلها الخاصة[١]، لا وفق الرؤية الأمريكية فقط، ومن ثَمَّ فإنَّ اعتراض المجموعة ووقوفها بوجه الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمات الدولية، يُحتم على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل معها، والقبول بدورها الدولي كشريك لا كتابع لها[٢]، لأنَّ وجود كل من روسيا والصين عضويّ مجموعة البريكس ضمن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، وامتلاكهما لحق النقض (الفيتو Veto)، يضمن لها الوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية، ويزيد من تأثير المجموعة على الساحة الدولية[٣]، ولذلك فإنَّ مجموعة البريكس تسعى إلى إضافة أعضائها الآخرين إلى مجلس الأمن كأعضاء دائمين، إلى جانب كل من روسيا والصين، ففي عام ٢٠١٢ قدمت روسيا مقترحاً إلى الأمم المتحدة، يتضمن إضافة كل من البرازيل والهند إلى مجلس الامن كأعضاء دائمين، من أجل زيادة تأثير المجموعة في النظام الدولي، للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المجلس، واستخدامه كأداة لإسقاط وتغيير الأنظمة غير المرغوبة أمريكياً، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية بشدة، لأنَّها تُدرك خطورة أن تكون أربعة من دول مجموعة البريكس أعضاءً دائمين في مجلس الأمن من أصل خمسة دول[٤]، إذ تسعى مجموعة البريكس إلى زيادة تأثيرها السياسي في الشؤون الدولية، من أجل إصلاح النظام الدولي الحالي، وصولاً إلى نظام عالمي جديد متعدد الأطراف، يكون أكثر عدالة وأكثر ديموقراطية وأوسع شمولاً وتمثيلاً[٥]، فهي تمتلك اليوم قوة عسكرية هائلة، يُمكن أن تستخدمها كوسيلة لردع الإرادة الأمريكية، فيما يتعلق باعتراضها على طريقة التعامل الأمريكية مع المشكلات والأزمات الدولية، إذ تُصنف كل من روسيا والصين والهند ضمن الجيوش العشرة الأوائل عالمياً، من حيث تعداد الجيوش ونوعية السلاح والتدريب، لذلك يُمكن القول إنَّ مجموعة البريكس هي مجموعة سياسية أكثر منها اقتصادية، كونها أصبحت بمثابة تكتل سياسي لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين[٦]، وصولاً إلى نظام عالمي جديد يتلاءم

---

(١) سارة قاسم عبد الرضا وعلاء جبار احمد، "الدور الدولي لتجمع بريكس"، **المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢ (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٩)**، ص١٥٦.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والازمة السورية"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٣٤،(جامعة النهرين:٢٠١٤)، ص١٠.

(٣) الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد٣٠،(جامعة الجزائر٣: ٢٠١٤)، ص١٦.

(٤) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٥) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

(٦) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

وامكاناتها الدولية، لكنها وإن كانت تستهدف إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، إلا أنَّها تسعى إلى تحقيق ذلك تدريجياً وبالطرق المرنة (الصعود السلمي)، أي أنَّ مجموعة االبريكس من أجل تحقيق أهدافها، فإنَّها لا تتبنى نهجاً عدوانياً في صعودها كما فعلت المانيا النازية (سابقاً)، فضلاً عن أنَّ دول مجموعة البريكس هي في الأساس قوى إقليمية قبل تأسيس مجموعة البريكس، فالبرازيل هي فاعل رئيس في أمريكا اللاتينية، ودولة جنوب افريقيا لديها تاريخ طويل من التوسع والهيمنة على جوارها الإقليمي (نامبيا، وزيمباوي، وزامبيا)، وأنَّها بعد نهاية حقبة التمييز العنصري في القارة الافريقية، فإنَّ أكثر ما امتازت به دولة جنوب افريقيا، هو ديناميكية التفاعلات الافريقية الثنائية منها، ومتعددة الأطراف كذلك، كدورها في الاتحاد الافريقي ودورها الفاعل في مبادرة تنمية افريقيا (نيباد)، والهند تُعد هي القائد الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، وتسعى إلى توسيع دائرة نفوذها، وصولاً إلى منطقة آسيا الوسطى وشرق آسيا، وروسيا القيصرية لا تزال تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز المجاورة لها، كجزء من أراضيها التي لا بُد من استعادتها، والصين قد تكون صاحبة النفوذ الأكبر من بين جميع هذه الدول، إذ يمتد نفوذها الإقليمي من جنوب آسيا ومنطقة آسيا الوسطى، وصولاً إلى شرق آسيا وجنوب شرقها، مستعينة بنجاح نموذجها الاقتصادي وقوتها الناعمة، لتوسيع مناطق نفوذها عالمياً[1]، لكن مجموعة البريكس وبالرغم من كل ذلك، فإنَّها وفيما يتعلق بسعيها إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، فإنَّها تنحى منحاً سلمياً في سبيل تحقيق أهدافها، ولذلك فهي حريصة على عدم الظهور بمظهر المتحدي للولايات المتحدة الأمريكية، فما يُميز مجموعة بريكس هو انه وإن كان أعضاؤها بهذه القوة وهذه الإمكانات، فضلاً عن كون كل من روسيا والصين ضمن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، ومن ضمن القوى النووية الكبرى عالمياً إلى جانب الهند التي أحد أعضاء المجموعة ايضاً، إلا أنَّها تسعى إلى الوصول إلى مكانتها الدولية بالطرق السلمية، فقد توافق قادة مجموعة البريكس جميعاً، على ضرورة تفعيل مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضرورة حل النازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد تنامى دور مجموعة البريكس في هذا الصدد، عن طريق فاعليتها في المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٠ احتلت الهند المرتبة الثالثة عالمياً من بين أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام، كما تُعد الصين اليوم أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب المشاركة الفاعلة لبقية أعضاء المجموعة، الأمر الذي يعكس الوزن السياسي العالمي لمجموعة البريكس، لإحداث التغيير المنشود في النظام الدولي، وبما يضمن تبوءها موقع الريادة فيه[2].

المطلب الثاني

الدورالاقتصادي لمجموعة البريكس في النظام الدولي

---

(1) عبد القادر محمد دندن، **الأدوارالإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٤)، ص٦١.

(2) محمد ميسر فتحي، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية- رؤية مستقبلية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مجلد٢،العدد٤ (جامعة تكريت:٢٠١٥)،ص١٢٩.

يتألف النظام الاقتصادي العالمي في ظل الأحادية القطبية، من ثلاثة نظم، هي: (النظام المالي الدولي الذي يُمثله (البنك الدولي)، والنظام النقدي الدولي الذي يُمثله (صندوق النقد الدولي)، والنظام التجاري الدولي الذي تُمثله (منظمة التجارة العالمية)، وتُهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المؤسسات الثلاث جميعاً، وتوظفها كأدوات لنشر العولمة الاقتصادية، وانتهاك السيادة الوطنية للدول الأعضاء، فقد تمت صياغة أهداف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ تأسيسهما، وفقاً للأهداف والمصالح الأمريكية، ومنظمة التجارة العالمية ليست استثناءً من ذلك ايضاً، بسبب ضخامة حصصها المالية في رأس مال هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل منها صاحبة أعلى قوة تصويتية فيها، فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من آلية اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات والتصويت عليها، لا على أساس قدم المساواة أو وفقاً لحجم سكان الدول الأعضاء فيها، بل على أساس حجم المساهمات المالية لكل دولة في هذه المؤسسات[١]، وبما أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أعلى حصة مالية في هذه المؤسسات، فقد ضمنت لنفسها الهيمنة عليها، عن طريق اعتمادها لنظام (وزن الأصوات) كآلية لاتخاذ القرارات، الأمر الذي يجعل منها تمتلك حق النقض أو الـ(الفيتو Veto) ضد القرارات التي تتعارض مع مصالحها، ليس في مجلس الأمن فحسب، بل في هذه المؤسسات ايضاً، ويجعل من دور بقية الأعضاء هامشياً، في ظل الهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات[٢]، إلى جانب الشروط القاسية المصاحبة للقروض التي تُقدمها هذه المؤسسات، والتي تعكس المصالح الأمريكية دون مراعاة لخصوصية الدول المقترضة[٣]؛ الأمر الذي دفع دول مجموعة البريكس، إلى السعي إلى إنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الاقتصادي العالمي عن طريق الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها، فالصين تُمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية، ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، وتتفوق عليها، لتُصبح الدولة الأولى اقتصادياً، وتحتل البرازيل المرتبة السادسة عالمياً من حيث قوة اقتصادها، والأولى من حيث تصدير المعادن الخام لاسيما الحديد، ويحتل الاقتصاد الهندي المرتبة العاشرة عالمياً من حيث تبادل العملات، والمرتبة الرابعة من حيث معدل القوة الشرائية، أما روسيا فهي الدولة الأولى عالمياً في انتاج النفط، والثانية في انتاج الغاز، ويحتل اقتصادها المرتبة الحادية عشر عالمياً، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة السادسة عالمياً من حيث القوة الشرائية، في حين يُصنف اقتصاد دولة جنوب افريقيا بأنَّهُ أحد أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، بسبب الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها لاسيّما النادرة منها كالذهب والالماس والبلاتين... الخ، كما أنَّها تمتلك سوقاً للأوراق المالية، مُصنف ضمن أفضل عشرين سوقاً للأوراق المالية في العالم، كما يُصنف نظامها المصرفي ضمن أفضل عشرة أنظمة مصرفية عالمية [٤]، هذه الإمكانات الاقتصادية للدول أعضاء مجموعة البريكس، هي التي جعلت (جيم اونيل) يتوقع بأنَّها ستقلب النظام الاقتصادي العالمي في دراسته المستقبلية بعنوان "حلم البريك – الطريق نحو ٢٠٥٠"، التي ذكر فيها أنَّ الإمكانات

---

(١) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.

(٢) رمضان بطوري والشريف بقة، "اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب والاتجاهات الحديثة للإصلاح دراسة نظرية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد٤٣ (القدس: ٢٠١٨)، ص٣١٠.

(٣) بلقاسم العباس، "التثبيت والتصحيح الهيكلي، **سلسلة جسر التنمية**، العدد ٣١ (الكويت:٢٠٠٤)، ص١٤.

(٤) فادية كروي و شيهاز بوصبيغة، "السياسة النقدية غير التقليدية واشكالية ادارة التدفقات الرأسمالية الى الاسواق الناشئة دراسة حالة دول البريكس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠١٧، ص٧٥-ص٧٨.

الاقتصادية الهائلة لروسيا والهند والصين والبرازيل، ستجعل منها تستغني عن الدعم الأمريكي او الأوروبي في المستقبل القريب، "فالبرازيل ستتجاوز إيطاليا في عام ٢٠٢٥، وروسيا ستتجاوز بريطانيا في عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، والهند ستتجاوز اليابان في عام ٢٠٣٢، والصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٤١، وستُصبح القوة الاقتصادية العظمى عالمياً، وفي حلول عام ٢٠٥٠، سيتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وستتغير مراكز النفوذ عالمياً بعد أن تسحب دول مجموعة البريكس البساط من تحت أقدام القوى الاقتصادية التقليدية"[١]، لاسيّما أنَّ الصين ومنذ عام ٢٠١٠، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كثاني أكبر اقتصاد عالمي (٤,٩ تريليون دولار)[٢]، أمام كل هذه الإمكانات المنفردة التي ركز فيها (اونيل) في عام ٢٠٠١، والتي اجتمعت في عام ٢٠٠٨، واتخذت من دراسته اسماً لها (بريك)، لتُصبح في عام ٢٠٠٩ (بريكس)، بعد انضمام دولة جنوب افريقيا إليها، وأمام ثبات القوى التقليدية على مواقفها الدولية، وهيمنتها على المؤسسات الاقتصادية العالمية، أصبحت مسألة تغيير النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة هيكلته أمراً ضرورياً بالنسبة لمجموعة البريكس، التي شرعت بإنشاء وتأسيس مؤسسات مالية دولية جديدة، موازية أو رديفة للمؤسسات المالية التقليدية التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيين، بهدف تغيير النظام المالي العالمي، وإعادة هيكلته ليكون أكثر ديموقراطية، وأوسع تمثيلاً، وأكثر انصافاً [٣]، فلجأت مجموعة البريكس إلى إنشاء وتأسيس مؤسسات مالية دولية بعيداً عن القوى التقليدية، من أجل إرساء قواعد النظام العالمي الجديد[٤]، فعمدت إلى إنشاء مؤسستين ماليتين في غاية الأهمية، هما: (بنك التنمية الجديد) و(صندوق الترتيبات الاحتياطية)، وسيتم توضيح عمل كل منهما على حِدة، وكالآتي:

أولاً- بنك التنمية الجديد: تم الإعلان رسمياً عن إنشاء (بنك التنمية الجديد)، من قبل دول مجموعة البريكس في القمة السادسة للمجموعة، والتي عُقدت في مدينة (فورتاليزا) البرازيلية في عام ٢٠١٤، ومقرهُ في مدينة (شنغهاي) الصينية، بهدف استغناء دول مجموعة البريكس عن المؤسسات المالية الدولية الحالية، التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم بقراراتها أولاً، ولتشجيع بقية الدول النامية على المزيد من الاستقلالية، والابتعاد عن سطوة ونفوذ تلك المؤسسات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ثانياً[٥]. أمّا رأس مال البنك فيتكون من (١٠٠ مليار دولار) موزعة على الدول الأعضاء، كالآتي: (الصين (٤١) مليار دولار، بعدَّها صاحبة أكبر اقتصاد في المجموعة، وثاني أكبر اقتصاد عالمياً، و(١٨) مليار دولار موزعة بالتساوي على كل من روسيا والهند والبرازيل، أمّا دولة جنوب افريقيا فكانت المساهم الأصغر في رأس مال الصندوق، والتي أسهمت (٥ مليار دولار)[٦]، إذ سيُتيح هذا البنك الموارد المالية اللازمة

---

(١) عبد القادر ورسمة غالب،"بريكس ومكانتها في البنية الدولية"، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد٢٦(أبوظبي: ٢٠١٥)، ص٣٠.

(٢) محمد خنوش، "الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، العدد١٠(جامعة محمد خيضر: الجزائر:٢٠١٤)، ص١٩٨.

(٣) محمد العسومي، "مجموعة بريكس نموذجاً للتغييرات الدولية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٩(ابوظبي:٢٠١٣)،ص٦٥.

(٤) مجموعة مؤلفين، **مستقبل النظام الدولي في ظل استمرارية جائحة كورونا السيناريوهات المحتملة**، (برلين، المركز الديموقراطي العربي:٢٠٢١)،ص١٤.

(٥) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٦) Fabiano Mielniczuk, The BRICS' Economic Institutions and International Politics:

https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/١٢.

لإنشاء مشاريع البنية التحتية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بشكل عام، ودول المجموعة على وجه الخصوص، وتكون قروضه متاحة للقطاعين العام والخاص، كما أنَّ دور هذا البنك لن يكون مقتصراً على الدعم المادي او المالي فقط ، بل إنّه سيُقدم الدعم والمشورة الفنية اللازمة لجميع المشاريع التي يُمولها، أما عضوية هذا البنك فهي لا تزال مقتصرة على دول مجموعة البريكس الخمسة فقط، لكنهُ ووفقاً لاتفاقية إنشائه فإنَّ عضويته متاحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولذلك ارتأت المجموعة تسميته بـ(بنك التنمية) بدلاً من (بنك بريكس)، حتى تكون عضويته متاحة لجميع الدول، أمّا أهم ما يميز هذا البنك عن المؤسسات المالية الحالية، فهو نظام التصويت على قراراته والتي تكون بالأغلبية، ولا وجود لما يسمى بنظام وزن الأصوات، أو حق النقض، أو الـ(Veto) على قراراته، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي[١].

ثانياً- صندوق الترتيبات الاحتياطية: أنشئ (صندوق الترتيبات الاحتياطية) أو (صندوق احتياطي الطوارئ) التابع لمجموعة بريكس في القمة السادسة للمجموعة، والتي عُقدت في مدينة (فورتاليزا) البرازيلية في عام ٢٠١٤، برأس مال مقدارهُ (١٠٠ مليار دولار) ايضاً، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات الاقتصادية، حال تعرضها لأي أزمات أو اضطرابات مالية، كما عُد هذا الصندوق بأنّهُ ليس مجرد صندوق مالي فحسب، بقدر ما هو مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين الدول أعضاء مجموعة البريكس، من أجل تشكيل احتياطي كبير من العملات الأجنبية[٢]، لمساندة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ، إذ يستهدف هذا الصندوق تحقيق عدة مهام، أهمها: تجنيب الدول النامية بشكل عام ولاسيّما الدول الأعضاء، من التعرض لمشكلة نقص السيولة (قصيرة الأمد)، التي تُعاني منها أغلبية الدول النامية، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية، وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، عن طريق تقديم القروض المالية لهذه الدول، ومساعدتها على مواجهة أي أزمة مالية قد تتعرض لها، دون المساس بسيادتها الوطنية، وهي خطوة غير مسبوقة في النظام الدولي القائم، إذ لم يسبق أن قامت إحدى التكتلات الدولية الأخرى بها، كون هاتان المؤسستان (بنك التنمية الجديد، وصندوق الترتيبات الاحتياطية)، سيكونان بديلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يستهدف إنشاء هاتين المؤسستين الماليتين، تدويل العملات المحلية لدول المجموعة الأعضاء، عن طريق استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية ما بين دول المجموعة الخمسة، تمهيداً للتخلي وبشكل نهائي عن هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات والمبادلات التجارية[٣]، كما تعمل مجموعة البريكس على إنشاء "نظام دفع مالي موحد"، والذي سيُطلق عليه اسم (BRICS PAY)، والذي سيُستخدم للدفع في أي عملية شراء بين دول المجموعة، حتى تتمكن من التقليل من اعتمادها على الدولار الأمريكي، عن طريق استخدام عملاتها الوطنية في مبادلاتها التجارية[٤]، وقد

---

(١) سعد عبيد علوان وفاضل عبد علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والاحلاف الأخرى"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد٥٤(جامعة بغداد: ٢٠١٨)،ص٢٣٦.

(٢) مهند عبد الواحد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٣) فاطمة امجدي، "الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس نموذجاً"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد٢١٢ (القاهرة:٢٠١٨)،ص٤١.

(٤)BRICS Countries Plan Common Payment System, Russia business today, March, 2019,

https://russiabusinesstoday.com/economy/brics-countries-plan-common-payment تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٩

وقد ادركت مجموعة البريكس أهمية هذه الفكرة (إنشاء نظام دفع مالي موحد)، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة لمعاقبة الخصوم، وإدامة هيمنتها على النظام الدولي، لاسيّما بعد فرضت تلك العقوبات على روسيا، التي هي إحدى دول المجموعة الأعضاء، بعد أن قامت بضم شبه جزيرة القرم إليها في عام ٢٠١٤[١]، وهي استراتيجية جديدة أعدتها دول مجموعة البريكس، لتحدي هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الاقتصادي العالمي، إذ أصبح يُنظر اليوم إلى هاتين المؤسستين الماليتين، على أنَّهما وضعتا لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وكسر القواعد التي وضعتها للهيمنة على المؤسسات المالية العالمية، دون مراعاة لبقية دولها الأعضاء، الأمر الذي جعل من مجموعة البريكس فاعلاً رئيساً في العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية، ويجعل من مؤسساتها المالية بديلاً عن المؤسسات التقليدية القائمة[٢].

وبذلك نرى أنَّ لمجموعة البريكس دوراً فاعلاً في النظام الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من النظر إلى مجموعة البريكس على أنَّها تكتل اقتصادي لا سياسي، إلا أنَّ الدور السياسي العالمي للمجوعة، يبدو جلياً في النظام الدولي، عن طريق وجود عضوين من أعضائها (روسيا والصين) في العضوية الدائمة لمجلس الامن، لمنع تمرير أي قرارات لا تتماشى وأهداف المجموعة وتطلعاتها، وهو بحد ذاته عامل قوة ووزن سياسي كبير للمجموعة، إلى جانب سعيها الدؤوب إلى ضم بقية الأعضاء في المجموعة إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن وتوسعته، بدلاً من أن يبقى حكراً على دوله الخمس الحالية فقط، فضلاً عن تدخل المجموعة في الأزمات العالمية، وطرحها لرؤيتها الخاصة بها، فيما يتعلق بكيفية حل تلك الأزمات بدلاً من أن يبقى حلها حكراً على الرؤية الغربية أو الأمريكية، أما على المستوى الاقتصادي فيُمكن القول إنَّ مجموعة البريكس قد نجحت في كسر الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية، عن طريق استغنائها عن تلك المؤسسات التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق إنشائها لمؤسساتها الدولية الخاصة بها (بنك التنمية الجديد وصندوق الترتيبات الاحتياطية).

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه مجموعة البريكس

لا شكَّ أنَّ قيام أي تكتل دولي بحجم تكتل بريكس، الذي يسعى إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرتها على مؤسساته السياسية والاقتصادية، سيُواجه مجموعة من التحديات التي تقف عائقاً بوجهه، وتحاول عرقلته عن تحقيق أهدافه. ولأجل التعرف على تلك التحديات وطبيعتها، قُسّم هذا المبحث على مطلبين: تناول المطلب الأول التحديات الداخلية التي تواجه مجموعة البريكس، وتناول المطلب الثاني التحديات الخارجة، وسيتم توضيح كل منهما كالآتي:

المطلب الأول

التحديات الداخلية

---

(١) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٢) محمد العسومي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

يُقصد بالتحديات الداخلية لمجموعة البريكس، تلك الموجودة داخل الدول الأعضاء في مجموعة البريكس، سواء كانت هذه التحديات داخل الدولة العضو نفسها، أو ما بينها وبين بقية أعضاء المجموعة الآخرين، ويُمكن ذكر أهم التحديات الداخلية التي تواجه مجموعة البريكس، كالآتي:

أولاً- التحديات السياسية: تتمثل التحديات السياسية لمجموعة البريكس، باختلاف الأنظمة السياسية للدول أعضاء المجموعة، وتباين أنظمتها السياسية، إلى جانب طغيان المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء، على حساب مجموعة البريكس وأهدافها ككل، ويُمثل هذا التحدي أكبر التحديات التي تواجهها مجموعة البريكس، لأنَّ المصالح الوطنية لكل دولة من دول المجموعة الأعضاء، تطغى على مصالح المجموعة وأهدافها ككل، وإنَّ التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء المختلفة، يُسبب اختلافات كبيرة بين الدول أعضاء المجموعة، إذ إنَّ الإمكانات المشتركة لدول المجموعة، لا يتم ترجمتها إلى عمل تعاوني جماعي واقعي، ولذلك فإنَّ كل دولة من دول المجموعة، ستكون مضطرة إلى السعي إلى تحقيق أهدافها، ومواجهة تحدياتها منفردة، لتجد المجموعة نفسها أمام تحديات من الصعب معالجتها، كالفقر والفساد والتخلف.... الخ [١]، إلى جانب الفساد السياسي المستشري في دول المجموعة، والناتج عن ضعف مؤسساتها السياسية، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات، نتيجة لسيطرة بعض المسؤولين الحكوميين على مفاصل الدولة، وتمتعهم بسلطات استثنائية، وبما يتوافق ومصالحهم الشخصية في كثير من الأحيان، في ظل انعدام الشفافية، وعدم وضوح القوانين، فضلاً عن جمود أنظمتها السياسية وتشريعاتها الداخلية، وضعف أداء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية[٢]، الأمر الذي ينعكس سلباً على وحدة المجموعة وسمعتها الدولية[٣]. ويوضح الجدول ادناه ترتيب دول مجموعة البريكس، من حيث مؤشر الفساد فيها، بحسب تقرير "منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣".

جدول رقم (١) يوضح مؤشر الفساد في الدول اعضاء مجموعة البريكس بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣.

ت	اسم الدولة	الترتيب
١	الصين	٤٢
٢	جنوب افريقيا	٤١
٣	الهند	٣٩
٤	البرازيل	٣٦
٥	روسيا	٢٦

Source: Transparency International Organization corruption Perception Index 2023.

(١) عبد القادر ورسمة غالب، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٢) هشام مصطفى محمد، "الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد٣٠، ج٢، (جامعة الازهر: القاهرة:٢٠١٥)،ص٥٤٧.

(٣) Nicolas Cook, South Africa: Politics, Economy, and U.S. Relations, Congressional Research Service, December 19, 2013, p10.

ثانياً- التحديات الاقتصادية: وتتمثل هذه التحديات بنقص الموارد الاقتصادية لبعض دول المجموعة لاسيّما الصين، بسبب الكثافة السكانية العالية، فضلاً عن الاختلاف الكبير في السياسات الاقتصادية ما بين دول المجموعة، إذ لا يوجد لدى مجموعة البريكس سياسة اقتصادية موحدة لجميع دولها الأعضاء، بل تتبع كل دولة السياسة الاقتصادية الخاصة بها، والتي تختلف عن السياسة الاقتصادية لبقية دول أعضاء المجموعة الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل عدة أنظمة اقتصادية دولية، ذات سياسات مالية، ومعدلات نمو، وعملات مختلفة في نظام اقتصادي واحد[١]، إلى جانب عدم وجود سياسة تجارية منسقة، إذ تلجأ بعض دول المجموعة التي لها ثقل اقتصادي كبير، إلى اتباع سياسة الاغراق إزاء بقية أعضاء المجموعة الآخرين، فالمنتجات الصينية اليوم تغزو الأسواق البرازيلية، وأسواق دولة جنوب افريقيا الأمر الذي انعكس سلباً على الصناعات الوطنية لأسواق هاتين الدولتين، كما أنَّ هناك خلافاً كبيراً بين روسيا والصين حول أسعار النفط الروسي والكميات المصدرة منه، الأمر الذي يُهدد استمرارية الشراكة الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس[٢].

ثالثاً- التحديات الأمنية: إذ تتسم العلاقات بين بعض دول المجموعة بالخلافات التاريخية الكبيرة فيما بينها، وتتصدر الخلافات الصينية – الهندية المشهد من بين دول المجموعة، فمع ظهور جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩،التي اعترفت بها الهند في عام ١٩٥٠ كأول دولة (غير شيوعية) تعترف بها آنذاك، ودعمت سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لكنهُ وبحكم التقارب الجغرافي بين البلدين، واشتراكهما بحدود طويلة، ظهرت مشكلة النزاعات الحدودية بين الدولتين، والتي تطورت إلى حرب مسلحة بينهما، بعد أن أقدمت الصين على ضم هضبة التبت إليها عام ١٩٦٢، وأدت هذه الحرب إلى هزيمة الهند أمام الصين، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل نهائي بين الدولتين، دون إيجاد حل لمشكلة النزاع الحدودي بينهما، ولم تعُد تلك العلاقات إلى طبيعتنا إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وقيام الهند بتطبيع علاقتها مع الصين[٣]، فضلاً عن أنَّهُ، وعلى الرغم من أنَّ الهدف الرئيس لمجموعة البريكس، هو كسر الهيمنة الأمريكية، وإيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وتوسعة مجلس الأمن بإضافة كل من الهند والبرازيل إليه كما اسلفنا، إلا أنَّ الصين تسعى إلى نظام دولي جديد ثنائي القطبية، يضمن لها الهيمنة على بقية الدول الأخرى، بما فيها دول مجموعة البريكس، وهو ما يُفسر معارضتها المستمرة لكل محاولات انضمام الهند إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، كونها لا تُريد أن تقوي أي دولة من محيطها الإقليمي، لتكون منافساً لها على الزعامة الإقليمية أو الدولية، لاسيّما الهند ذات التاريخ الحافل بالنزاعات معها[٤]، الأمر الذي يُهدد استمرارية عمل المجموعة بكامل أعضائها، كون الهند

---

(١) محمد براهيمي وصليحة كشرود، "دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٦،ص٨٦.

(٢) وسن احسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة دول البريكس انموذجاً"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد٥٨(جامعة الكوفة: ٢٠٢٠)، ص١٦٩.

(٣) هبة محمود سليم، "دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام ايران الى دول مجموعة البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص٥٧.

(٤)Simon Tisdall, Can the Brics create a new world order?, the guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/mar/29/brics-new-world-order . تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٣

تسعى إلى الحفاظ على موقعها الإقليمي القيادي في جنوب آسيا، لكن عدم احترام الصين لها ولدورها الإقليمي، يُعمق من حدة الخلافات بينهما، إذ إنَّ وجود كلا الدولتين ضمن مجموعة البريكس، غير كافٍ لتبديد مخاوف أي من الطرفين، أو إنهاء حالة عدم الثقة بالطرف الآخر[١]، كما تواجه الصين مشكلة النزاعات الحدودية مع بقية جيرانها الآخرين (اليابان، والفلبين، وملیزیا، وفيتنام)، حول مجموعة الجزر هناك (جزر سينكاكو)، كما أنَّها (الصين) لديها نزاع مع تايوان الانفصالية، التي لا تعد نفسها جزءا من الصين، في حين تعدّها الصين جزءا من أراضيها، وتعزز من انتشارها العسكري على الحدود معها، وتؤكد بأنَّها جزء من الأراضي الصينية، والهند هي الأخرى لا تقتصر نزاعاتها الحدودية مع الصين فقط، بل إنَّها تواجه نزاعاً تاريخياً مع جارتها باكستان، حول إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين، وعلى الرغم من أنَّ باكستان هي ليست أحد أعضاء المجموعة، إلا أنَّ نزاعها مع الهند يؤثر في استمرار عمل مجموعة البريكس، وذلك لأنَّ الصين تدعم باكستان ضد الهند، من أجل اضعاف الهند ومحاولة اشغالها بأوضاعها الداخلية، وعرقلة صعودها الدولي، ومنعها من البروز كقوة عظمى تنافسها على مكانتها الدولية المستقبلية، في حين تدعم روسيا الهند ضد الصين، وتزودها بالأسلحة الضرورية، من أجل كبح قوة الصين وإضعافها، لجعل الهند قوة منافسة للصين في آسيا، تستخدمها روسيا كعامل ضغط ضد الصين[٢].

رابعاً- التحديات الاجتماعية: ويأتي في مقدمة هذه التحديات الكثافة السكانية العالية لدول مجموعة البريكس، واختلاف الديانات والقوميات والأعراف، إلى جانب التباين الكبير في الثقافة بين سكانها، وعدم وجود لغة مشتركة بين دولها الأعضاء، إذ تُعاني البرازيل من الفقر، وضعف بنيتها التحتية، واستشراء الفساد فيها بمستويات خطيرة، فضلاً عن ارتفاع معلات الجريمة فيها[٣]، كما تُعاني الهند من الاكتظاظ السكاني، بعد أن تجاوزت المليار نسمة، إلى جانب تعدد اللغات والديانات والقوميات فيها، إذ يوجد في الهند لوحدها أكثر من (١٦٥٢ لهجة محلية)، وأكثر من (٢٠٠ لغة)، ولا يعترف الدستور الهندي سوى بخمس عشرة لغة رسمية[٤]، كما تُعاني روسيا من سوء التوزيع الديموغرافي لسكانها، إذ يتركز حوالي (٧٠%) من سكانها في جزئها الغربي (الأوروبي) لاسيّما العاصمة (موسكو وسان بطرسبورغ)، على حساب الجزء الآسيوي الذي يُشكل حوالي (٩٥%) من مجموع مساحتها الكلية، الأمر الذي يجعل منه عبئاً ثقيلاً على روسيا، بسبب عدم القدرة على استغلاله أو استثماره بالشكل الصحيح، وتُعاني الصين من كثرة التنوع القومي والعرقي بين سكانها، البالغ عددهم أكثر من (١,٣ مليار نسمة)، إذ يوجد في الصين اليوم أكثر من (٥٦) قومية وعرقاً، أهمها قومية (الايغور المسلمة) ذات الحكم الذاتي، التي تعدّها الصين مصدر تهديد لها، وتُعد دولة جنوب افريقيا اليوم أكبر منطقة يتركز فيها الفقراء في العالم، إلى جانب التمييز العنصري، فعلى الرغم من أنَّها كانت قد أنهت حقبة التمييز العنصري فيها، إلا أنّه (التمييز العنصري) لا يزال السبب الرئيس الذي يقف وراء الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء فيها، إذ إنَّ

---

(١) Yun Sun, The Future of India China Competition in South Asia, May 4, 2018, https://southasianvoices.org/the-future-of-india-china-competition-in-south-asia/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٥

(٢) زينب حسين وفيان احمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٨١.

(٣) جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي**، ترجمة: محمد إبراهيم العبدالله،(الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠١٦)، ص٤٤.

(٤) عائشة السياس، **الهند معالمها و آثارها الحضارية منذ القرن الرابع عشروحتى الحادي والعشرين**، (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي:٢٠١٥)،ص٣٤.

هناك قلة من الناس تمتلك الأراضي ورأس المال والمصانع، وتُسيطر عليها مقابل أغلبية تُعاني من الفقر والحرمان والتهميش، ولا يتجاوز دخلهم اليومي (دولاراً واحداً)، ولذلك فإنَّ أكثر ما تمتاز به دولة جنوب افريقيا اجتماعياً اليوم، هو التفاوت الكبير في مستوى الدخل بين سكانها البيض والسود، إذ يُمثل الدخل السنوي لسكانها البيض ستة أضعاف الدخل السنوي لسكانها السود، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة لدى السكان السود إلى أكثر من (٢٨%)، مقابل انخفاضها لدى البيض الذين تقل لديهم عن (٧%)[١].

المطلب الثاني
التحديات الخارجية

يُقصد بالتحديات الخارجية التحديات الدولية المتأتية من خارج الدول الأعضاء لمجموعة البريكس، والتي تُحاول عرقلتها عن الوصول إلى أهدافها، لأنَّ الدول مصدر هذه التحديات وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ترى في مجموعة البريكس منافساً محتملاً لها، على مكانتها المستقبلية في النظام الدولي، ويُمكن ذكر أهم التحديات الخارجية التي تواجه مجموعة البريكس، كالآتي:

اولاً- يتمثل أولى التحديات الخارجية التي تواجه مجموعة البريكس، بوجود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم النظام الدولي الأحادي القطبية، وتفردها في قيادة العالم، الأمر الذي يعني أنَّها لم تسلم ولن تُسلم موقعها الحالي في النظام الدولي السياسي أو الاقتصادي أو العسكري وتتخلى عنهُ، أو حتى تقبل بمشاركتها بقيادته على أقل تقدير بهذه السهولة، سواءً لمجموعة البريكس أو غيرها من التكتلات أو الاحلاف الأخرى[٢].

ثانياً- إنَّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة عرقلة مجموعة البريكس عن تحقيق أهدافها، وصولاً إلى إنهاء هذه المجموعة وتفكيكها، لا يعني بالضرورة الدخول في حرب عسكرية مباشرة مع دول المجموعة، وإنَّما يُمكن أن يتحقق بعدة طرق، أهمها: تقوية الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها لتحالفاتها الإقليمية، من أجل احتواء دول المجموعة[٣]، أو عن طريق استنزاف دول المجموعة في حروب عسكرية في المناطق التي تتركز فيها مصالحها الحيوية[٤].

ثالثاً- تتميز مجموعة البريكس بتنوع سكانها العرقي والطائفي والديني، إلى جانب وجود العديد من المشكلات والنزاعات الحدودية القائمة بين دول المجموعة، الأمر الذي يُمكن أن تستثمره الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الغربية التي تستشعر خطر منافسة مجموعة البريكس لها، لإثارة النزاعات الدينية والطائفية والعرقية أو الحدودية، بين سكان

---

(١) زينب حسين حرز وفيان احمد محمد، "التحديات التي تواجه تكتل بريكس والآفاق المستقبلية"، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، المجلد١٣، العدد٢ (جامعة المثنى:٢٠٢٠)،ص٦٧٨.

(٢) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٣) مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، "محددات العلاقات الصينية الامريكية بين التفرد والتعدد"، **مجلة حمورابي**، العدد٣٠ (بغداد:٢٠١٩)،ص١٠٥.

(٤) بن عمر محمد و جاب الله آدم، "الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠٢٠،ص٨٤.

الدولة الواحدة أو سكان دول المجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً، ممن لديهم امتدادات دينية أو طائفية في دولة أخرى، واشغال دول مجموعة البريكس في صراعات وحروب داخلية، لاستنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية أولاً، وعرقلة وصولها إلى المكانة الدولية التي تروم الوصول إليها ثانياً[١].

رابعاً- إنَّ عدم وجود رابط سياسي أو ثقافي أو جغرافي أو إقليمي أو لغوي، يربط الدول أعضاء مجموعة البريكس، لا يُمكن عده ميزة إيجابية لدول المجموعة فقط، بل إنّه يُمكن أن يكون عامل ضعف وتحدٍ أمام دول المجموعة ايضاً، لأنَّ عدم وجود رابط مشترك بين دول المجموعة، جعل من دول المجموعة دولاً متنافسة فيما بينها، من أجل السيادة أو الهيمنة، فأصبحت دول المجموعة مقسمة إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، حتى أصبحت المجموعة تُصنف بأنَّها "جسر رأسهُ روسيا وجسدهُ الصين، أمّا الهند والبرازيل وجنوب افريقيا فهي تمثل الأطراف"[٢].

خامساً- على الرغم من أنَّ الهدف الرئيس لمجموعة البريكس، هو تغيير طبيعة النظام الدولي، وكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، إلا أنَّ بعض دول مجموعة البريكس، تُعد شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية، فالهند مثلاً تُعد أحد أهم ركائز الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الوقت الحاضر، كما يُعد التعاون العسكري الأمريكي – الهندي ركيزة أساسية، لإيجاد التوازن الذي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيقه في آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي يُقوّي من علاقة الهند بالولايات المتحدة الامريكية على حساب انتمائها لمجموعة البريكس[٣].

سادساً- أدى التباعد الجغرافي ما بين الدول أعضاء مجموعة البريكس، إلى زيادة تكاليف نقل السلع والبضائع التجارية فيما بين دول المجموعة، مما أدى إلى ضعف المبادلات التجارية فيما بينها، مقابل زيادة القدرة التنافسية لدول الجوار على حساب دول المجموعة[٤].

سابعاً- على الرغم من إنشاء دول مجموعة البريكس لمؤسسات مالية موازية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل الابتعاد عن سطوة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّ مجموعة البريكس حتى الآن، لم تبلغ القدرة التنافسية الكافية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بالسيطرة على هذه المؤسسات، وتستخدمها لتقويض قوة الآخرين ومعاقبتهم، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، لذا فإنَّ تأثير الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً على دول المجموعة لا يزال فعالاً[٥]، فضلاً عن أنَّ دول مجموعة البريكس لاسيّما الصين، صاحبة أكبر احتياطي من النقد الأجنبي، لا يُمكنها أن تذهب بعيداً في مسألة تحدي الدولار الأمريكي، لأنه إذا ما تغيرت قيمة الدولار الأمريكي، فإنَّ قيمة السندات المالية التي بحوزتها ستتغير ايضاً، كون الدولار الأمريكي لا يزال العملة الأولى عالمياً، من

---

(١) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٢) وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٣) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

(٤) زينب حسين وفيان احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

(٥) فاتح عمارة، "دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مجموعة بريكس انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٥،ص١٢٦.

حيث الاحتياطي النقدي ومن حيث المبادلات التجارية، ومن ثَمَّ فإنَّ دول مجموعة البريكس، لا تزال بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات (بريتون وودز)، لأنَّه لا يُمكنها التخلي عنها اقتصادياً أو مالياً في الوقت الحاضر، وذلك لارتباط عملاتها الوطنية واحتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي[1].

وبذلك نرى أنَّه، وعلى الرغم من أهمية مجموعة البريكس، ووزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وعدم قناعة دولها الأعضاء جميعاً بالنظام الدولي الحالي، وسعيها الدؤوب لتغييره نحو التعددية القطبية، التي يكون لدول المجموعة موقع الصدارة فيه، إلا أنّه ثمة تحديات حقيقية قد تحول دون تحقيق مجموعة البريكس لأهدافها، وربما تُهدد استمرار وجود مجموعة البريكس برمته، لاسيّما تلك التحديات المتعلقة بالتنوع العرقي والطائفي لسكان دول المجموعة، والنزاعات الحدودية التاريخية لدول المجموعة، الأمر الذي يُمكن استغلاله من قبل الدول المسيطرة على النظام الدولي الحالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، لتفكيك تكتل البريكس، واستمرار هيمنتها على النظام الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية.

الخاتمة والاستنتاجات

من كل ما تقدم يُمكن القول: إنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم أحد أبرز التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، لما لها من دور فاعل في النظام الدولي، على الرغم من اختلاف دولها حضارياً واجتماعياً سياسياً، وتباعدها جغرافياً، إلا أنَّها نجحت في توطيد علاقتها مع بعضها البعض، في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والتي يأتي في مقدمتها تغيير طبيعة النظام الدولي، من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، ليكون لها موقع القيادة فيه، ولذلك فإنَّهُ يُمكن ذكر أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، كالآتي:

١- إنَّ مجموعة البريكس بدأت كتكتل اقتصادي، يهدف إلى تعزيز التعاون بين دوله، ثم تحولت إلى الجانب السياسي، فبدأت تنافس الدول العظمى والكبرى على قيادة النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

٢- إنَّ عدم إعلان مجموعة البريكس نفسها، كمتحدي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية، يهدف إلى عدم رغبتها في الدخول في صراع مع هذه الدول، لحين تعزيز قوة المجموعة على الساحة الدولية بشكل أكبر، الأمر الذي يُفسر صعودها المرن الى قمة النظام الدولي.

٣- إنَّ التباعد الجغرافي والاختلاف التاريخي أو الحضاري، مهما كانت درجته إلا أنَّهُ ليس عائقاً أمام الإرادة السياسية للاتحاد والتعاون، وتحقيق أهداف مشتركة تخدم جميع الأعضاء.

---

(١) هبة محمود سليم، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

٤- إنَّ مجموعة البريكس تمتلك من الإمكانات الجغرافية والبشرية والاقتصادية، ما يؤهلها لمنافسة الدول العظمى والكبرى، على تغيير طبيعة النظام الدولي، وكسر الأحادية القطبية، وتبوّء قمة الهرم في النظام الدولي في المستقبل القريب.

٥- على الرغم من الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة لمجموعة البريكس، إلا أنَّها تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، التي تُعيق عملها وتهدد استمراريتها، والتي يأتي في مقدمتها الخلافات والنزاعات الداخلية بين دول المجموعة، وعدم قبول الولايات المتحدة الامريكية بمنافسين جدد لها على قيادة النظام الدولي.

التوصيات

استناداً إلى ما تم التوصل إليه في هذا البحث من استنتاجات، فإنَّه يُمكن ذكر أهم التوصيات المقترحة بهذا الصدد، كالآتي:

١-على مجموعة البريكس أن تتبع سياسة الانفتاح على الجميع لاسيّما الدول النامية، وضم الدول المتشابهة معها سياسياً أو اقتصادياً إلى عضوية المجموعة، من أجل زيادة تأثيرها في النظام الدولي.

٢- على الدول النامية أن تُدرك أهمية مجموعة البريكس بالنسبة لها، من حيث وزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، ومن حيث المشاريع التنموية والاستثمارية التي تنفذها المجموعة في هذه الدول، لاسيّما أنَّها (الدول النامية) تمثل الحلقة الأضعف في النظام الدولي الحالي.

٣- على دول مجموعة البريكس أن تُفعل مؤسساتها المالية العالمية بشكل أكبر، وبشروط أكثر تيسيراً، من أجل تقديم المساعدة المالية والفنية للدول النامية، وإلا فإنَّ هذه المؤسسات ستبقى محدودة النطاق ضمن دول المجموعة فقط، ولن تُصبح منافساً للمؤسسات المالية الدولية الحالية.

٤- على دول مجموعة البريكس توحيد سياستها الاقتصادية، والإسراع في ايجاد عملة مشتركة فيما بينها، من أجل تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي في مبادلاتها التجارية.

٥- على دول مجموعة البريكس أن تُدرك حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد عملها، ومواجهة تلك التحديات والتغلب عليها، في سبيل تحقيق أهدافها وترجمتها إلى أرض الواقع، بما يضمن تحقيق مصلحة جميع الدول الأعضاء، على قدم المساواة دون تغليب لمصلحة دولة على أخرى.

قائمة المصادر

أولاً- الكتب:

١. رمزي محمود، **حرب العملات ... الحرب العالمية الثالثة بين المارد الصيني والعملاق الامريكي**، (القاهرة: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩).

٢. عائشة السياس، **الهند معالمها و آثارها الحضارية منذ القرن الرابع عشروحتى الحادي والعشرين**، (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي:٢٠١٥).

٣. عبد القادر محمد دندن، **الأدوارالإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٤).

٤. مجموعة مؤلفين، **مستقبل النظام الدولي في ظل استمرارية جائحة كورونا السيناريوهات المحتملة**، (برلين، المركز الديموقراطي العربي:٢٠٢١).

ثانياً- الكتب المترجمة:

١- **جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: محمد إبراهيم العبدالله،(الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠١٦).**

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

١. بن عمر محمد و جاب الله آدم، "الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢. علاء الدين محمد، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٨.

٣. فاتح عمارة، "دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مجموعة بريكس انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٥.

٤. فادية كروي و شينهاز بوصبيغة، "السياسة النقدية غير التقليدية واشكالية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة- دراسة حالة دول البريكس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،٢٠١٧.

٥. محمد براهيمي وصليحة كشرود، "دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٦.

٦. هبة محمود سليم، "دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام ايران الى دول مجموعة البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٦.

رابعاً- المجلات العلمية:

١. إسلام ابراهيم حسين، "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية"، **المجلة العلمية**، المجلد٦، العدد١١، (جامعة الاسكندرية: (القاهرة:٢٠٢١).

٢. إياد عبد علي ورضا عبد الجبار، "آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة اليها"، **مجلة آداب الكوفة**، مجلد١، العدد١٠(جامعة الكوفة،٢٠١١).

٣. بلقاسم العباس، "التثبيت والتصحيح الهيكلي، **سلسلة جسر التنمية**، العدد ٣١ (الكويت:٢٠٠٤).

٤. حميد الجميلي، "**العولمة** الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة"، **مجلة المنتدى**، مجلد٢٨، عدد٢٠٧، (أبو ظبي:٢٠١٣).

٥. رمضان بطوري والشريف بقة، "اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب والاتجاهات الحديثة للإصلاح دراسة نظرية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد٤٣ (القدس: ٢٠١٨).

٦. زينب حسين حرز وفيان احمد محمد، "التحديات التي تواجه تكتل بريكس والآفاق المستقبلية"، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، المجلد١٣، العدد٢(جامعة المثنى:٢٠٢٠).

٧. سارة قاسم عبد الرضا وعلاء جبار احمد، "الدور الدولي لتجمع بريكس"، **المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢ (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٩).**

٨. سعد عبيد علوان وفاضل عبد علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والاحلاف الأخرى"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد٥٤ (جامعة بغداد: ٢٠١٨).

٩. سماح مهدي صالح، "اثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، المجلد١٣، العدد٤٥،ج١، (جامعة الكوفة:٢٠٢٠).
١٠. طارق محمد ذنون، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد١٩ (جامعة تكريت:٢٠٢٠).
١١. طويل آسيا، "التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس واثره على الاقتصاد العالمي"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، مجلد١٠، العدد٣ (الجزائر:٢٠١٩).
١٢. الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسييروالتجارة**، العدد٣٠،(جامعة الجزائر٣: ٢٠١٤).
١٣. عبد القادر ورسمة غالب،"بريكس ومكانتها في البنية الدولية"، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد٢٦ (أبوظبي: ٢٠١٥).
١٤. عفيف حيدر وآخرون، "أهمية التكتلات الإقليمية في الصراع الدولي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٩، العدد٤ (دمشق: ٢٠١٧).
١٥. علي عبده، "مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات"، **مجلة افاق افريقية**، مجلد ١٢، العدد٤٠ (القاهرة:٢٠١٤).
١٦. فاطمة امحمدي، "الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس نموذجاً"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد٢١٢ (القاهرة:٢٠١٨).
١٧. فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والازمة السورية"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٣٤،(جامعة النهرين:٢٠١٤).
١٨. ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس انموذجا"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٤٥و٤٦ (جامعة النهرين:٢٠١٦).
١٩. محمد العسومي، "مجموعة بريكس نموذجاً للتغييرات الدولية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٩(ابوظبي:٢٠١٣).
٢٠. محمد خنوش، "الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، العدد١٠(جامعة محمد خيضر: الجزائر:٢٠١٤).
٢١. محمد عبد العاطي، "بريكس وافريقيا"، **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد٤ (القاهرة: ٢٠١٣).
٢٢. محمد ميسر فتحي، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية- رؤية مستقبلية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مجلد٢،العدد٤(جامعة تكريت:٢٠١٥).
٢٣. مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، "محددات العلاقات الصينية الامريكية بين التفرد والتعدد"، **مجلة حمورابي**، العدد٣٠(بغداد:٢٠١٩).
٢٤. مهند عبد الواحد النداوي، "بريكس في افريقيا التوجهات الاقتصادية وافاق المستقبل"، **مجلة مركز الوحدة العربية**، المجلد٤٠، العدد٤٦٦(بيروت:٢٠١٧).
٢٥. هشام مصطفى محمد، "الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد٣٠،ج٢،(جامعة الازهر: القاهرة:٢٠١٥).
٢٦. وسن احسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً"، **مجلة مركزدراسات الكوفة**، العدد٥٨(جامعة الكوفة: ٢٠٢٠).

خامساً- المصادر الأجنبية:

1. Rachel S. Salzman," From Bridge to Bul wark: The evolution of BRICS in Russian Grand Strategy", **Comillas Journal of International Relations**, 2015.

2. Miroslaw Przygoda, "The BRICS nations and their priorities", **International Journal of Innovation and Economic Development**, Volume 1, Issue 5,(December 2015).

3. Fabiano Mielniczuk, The BRICS' Economic Institutions and International Politics, https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/١٢.

4. BRICS Countries Plan Common Payment System, Russia business today, March, 2019, https://russiabusinesstoday.com/economy/brics-countries-plan-common-payment تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٩.

5. Transparency International Organization corruption Perception Index 2023.

6. Simon Tisdall, Can the Brics create a new world order?, the guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/mar/29/brics-new-world-order . تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٣.

7.Yun Sun, The Future of India China Competition in South Asia, May 4, 2018, https://southasianvoices.org/the-future-of-india-china-competition-in-south-asia/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٥.

Nicolas Cook, South Africa: Politics, Economy, and U.S. Relations, Congressional Research Service, December 19, 2013.

سادساً- الشبكة المعلوماتية:

https://www.bruegel.org/people/jim-oneill تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٣.

https://images.app.goo.gl/TyxxGKopxaHCYNSk7 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٧.